رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية لـ «الأهرام» :

حصلنا على عضوية منظمة «الويبو» ..وهدفنا حماية العلامات التجارية

مكتب إقليمى بالسعودية برئاسة الأمير مشعل وقريبا بالكويت والسودان وسوريا

■حوار - محمد حماد :

على الرغم من أن الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية لازال فى مرحلة التكوين إلا انه حقق نجاحات ملموسة فى عدد من المجالات تحقيقاً للأهداف الرئيسية له والخاصة بنشر الوعى وحماية الملكية الفكرية والتنسيق فى مجال تبادل المعلومات مع كافة المهتمين بالملكية الفكرية من خلال المشاركة والمساهمة فى برامج التدريب والتاهيل للكوادر العاملة فى مجال الملكية الفكرية وكذا الندوات واللقاءات الدورية والمؤتمرات وورش العمل بهدف نشر ثقافة الملكية الفكرية وحول كشف الحساب عن الاتحاد منذ تاسيسية كان اللقاء مع دكتور مهندس نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية.

ماهى الاستراتيجية التى يرتكز عليها عمل الاتحاد؟

استراتيجية عمل الاتحاد ترتكز على ارساء قواعد تطبيقات الملكية الفكرية ووضعها موضع التنفيذ العملى ليخدم المصالح العربية بالدول الأعضاء محلياً واقليمياً وكذا احداث تكامل مع الدول العربية الأعضاء فى انشاء تجمع عربى يحافظ على حقوق الملكية الفكرية من ناحية ويؤمن الملكية الفكرية الدولية المتعامل بها فى المنطقة العربية من ناحية اخرى بما يسهم فى خلق مناخ اقتصادى واجتماعى طموح لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة لمجتمعاتنا العربية.

كيف ترى دوره فى الفترة المقبلة ؟

للإتحاد دوره المحورى فى نشر ثقافة الملكية الفكرية فى الوطن العربى إذ أنه يشكل قاسماً مشتركاً للعديد من الاتحادات سواء الإنتاجية أو الخدمية خاصة فى ظل إتفاقيات منظمة التجارة العالمية لاسيما بعد إنضمامه إلي مجموعة الاتحادات النوعية العاملة فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكذا حصوله مؤخراً علي عضوية المنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية "الويبو" .WIBO بقى أن نشير إلى مطلبين:

١- تسهيل الانتقال بين الدول العربية وذلك بسرعة انتهاء اجراءات الحصول على تأشيرات السفر لرؤساء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة.

٢- ايجاد نظام بديل لنظام الكفيل الطبيعى المطبق بالدول العربية وليكن كفيل معنوى وليكن ممثل الاتحاد العربى بالدولة المعنية.وذلك لدعم ودفع العلاقات العربية وتنشيط التجارة البينية

ماهى إنجازات الاتحاد منذ انشائة؟

أولاً : فى مجال الدراسات الاقتصادية :

صدر عن الاتحاد عدد من الدراسات المتخصصة تحت عنوان صناعة الأدوية والملكية الفكرية والزراعة العربية والملكية الفكرية وحق المؤلف وتشريعاته فى الوطن العربى والعلامات التجارية وتشريعاتها فى الوطن العربى .

كما أصدر الاتحاد كتيباً بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية يتضمن مجموعة اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .

ثانياً : النشرات :

أصدر الاتحاد ١٠ نشرات ربع سنوية تناولت مختلف الاخبار والموضوعات العربية والعالمية للمنظمات العاملة فى مجال الملكية الفكرية كما تم الانتهاء من الإجراءات التنفيذية لإنشاء موقع الكترونى للاتحاد

ثالثاً : المؤتمرات وورش العمل :

شارك الاتحاد فى ١٢ مؤتمر وورشة عمل منها ورشة العمل الخاصة بصناعة النسيج وفرص التصدير فى ظل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية والمؤتمر العلمى السنوى الخامس بكلية الحقوق جامعة حلوان حول نقل وتنمية التكنولوجيا فى منظور قانونى واقتصادى علمى ومؤتمر الاتحاد العربى لمنتجى الأدوية والمستلزمات الطبية بشرم الشيخ وندوة الملكية الفكرية فى عصر المعلومات والتى نظمتها الأمانة العامة - جامعة الدول العربية والمؤتمر الموسع الثانى للاتحادات العربية النوعية المتخصصة "دور نشاط النقل العربي متعدد الوسائط فى تنمية التجارة العربية البينية " ومؤتمر الاتحاد العربى للصناعات النسيجية بالمركز القومى للبحوث والمشاركة الفعالة فى اليوم العالمى للملكية الفكرية جامعة الدول العربية

رابعاً : فى مجال التدريب :

تم تدريب (١٢) عضواً من أعضاء الاتحاد منهم (١٠) أعضاء من مجلس الإدارة فى دورة عن الملكية الفكرية والتى نظمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعقد دورة قوامها (١٢٠) فرد من مختلف الدول العربية بمركز التدريب بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعقد دورة تدريبية (قوامها ٥٠ شركة من مختلف الدول العربية) حول الرخصة الدولية فى مجال الحاسبات الآلية.

خامساً : فى مجال الاتفاقات :

تم عقد بروتوكول بين الاتحاد وغرفة مصر الدولية للوساطة والتوفيق والتحكيم على التعاون المشترك بينهما فى مجال التدريب وعقد بروتوكول بين الاتحاد ووكالة الأنباء الوطنية العراقية فى مجال التدريب.

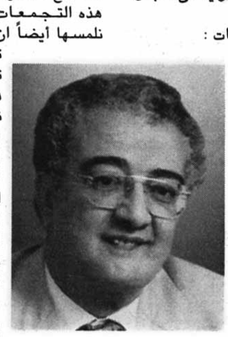

د. نادر رياض

سادساً : فى مجال توسيع قاعدة العضوية :

بلغ عدد أعضاء الجمعية العمومية (٦٧٥) عضواً ومن المنتظر أن يصل الى (١٠٠٠) عضواً فى نهاية عام ٢٠٠٧ ينتمون لحوالى (١٥) دولة عربية .

كما تم انضمام أعضاء فى مجلس إدارة الاتحاد من الأقطار العربية هم جمهورية تونس ممثلة فى المستشار عبد الوهاب العبيدى الرائيسى

المملكة الاردنية الهاشمية ممثلة فى محمود موسى عبد الوهاب الجماهيرية الليبية بشير المهدى المدنى جمهورية الجزائر باية محمد بلخير الجمهورية اللبنانية منير يوسف الفرخ

سابعاً: فى مجال الفروع الاقليمية:

تم فتح فرع اقليمى بالمملكة العربية السعودية برئاسة الأمير مشعل بن محمد عبد العزيز آل سعود وجارى العمل على فتح فرع اقليمى بدولة الكويت برئاسة الدكتور براك ناصر النون نائب رئيس الاتحاد ومن المنتظر فتح فرعين إقليميين بجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية نهاية ٢٠٠٧ .

بروتوكول تعاون مع غرفة مصر الدولية للوساطة والتحكيم

هل هناك تفاؤل لديكم بتكامل إقتصادي عربي أم لا ؟

لاشك أن السنوات الأخيرة قد شهدت اتجاهاً جديداً نحو التغلب على معوقات التكامل الاقتصادى العربى، حيث بدأت بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عام ١٩٩٨ كبداية للتكتل العربى، ولقد حقق الاقتصاد العربى خلال السنتين الماضيتين ارقاماً غير مسبوقة نسبياً زادت عن ٧٪ كمعدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى والذى تخطى لأول مرة التريليون دولار عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٠٥٢ مليار دولار، كما أن الاستثمار العربى البينى زاد زيادة ملحوظة ليصل إلى ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بنحو ٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

إن لغة التكتل الاقتصادي والتكامل أكد عليها واقع التقدم فى الدول الصناعية الكبرى من أجل تحقيق المزيد من النمو والانتعاش، ومن أجل توفير أفضل الظروف اللازمة للتقدم التكنولوجي ولإعطاء الصناعة دفعة قوية إلى الأمام، وهى دروس للأسف لم يدركها حتى الآن عالم الدول النامية وخاصة العربية التى تعيش فى إطار عام من الانقسام وعدم الاتفاق حتى على مستوى المجموعات الجغرافية التى تملك كل مقومات التجمع والتكتل وتلك كل ضروراته واحتياجاته. وعلى الرغم من ضياع اكثر من ٤٠ عاماً على مولد فكرة التجمع العربي إلا أن ما مضى يندرج تحت بند التاريخ ، ويجب أن نعيش الحاضر ونأمل فى المستقبل خاصة وان السنوات الأخيرة قد شهدت بداية تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ كبداية للتكتل العربى ، وللتعامل مع العالم بأوضاعه الجديدة وتناقضاتها والتي يتضح جانباً من أبعادها من الواقع القائل أنه على الرغم من أن عالم اليوم يعيش تحت مسمى تحرير التجارة او "العالم فى ظل اقتصاديات السوق "... إن أجزاء العالم المختلفة قد اتجهت الى خلق تجمعات او تكتلات كبيرة من منطلق مصالح مشتركة تربط بين شعوب كل من هذه التجمعات ، ومن المتناقضات التى نلمسها أيضاً ان الكثير من الوحدات التى تدخل فى هذه التكتلات قد تختلف عن بعضها لغةً أو ديناً أو ثقافة إلا أنها فى نهاية الأمر ترى أن طريق الخلاص لها يتمثل فى الترابط الاقتصادي ، واذا كان هذا هو موقف تلك التكتلات سواء فى أمريكا او فى أوروبا او فى آسيا او فى أفريقيا ، فما بالنا بعالم عربى لا نحتاج الى تعديد عناصر ترابطه ووحدته ، عالم عربى يقبض بيديه على العصا السحرية التى يمكن أن تعطية غلبة مطلقة فى عالم الصراعات .. هذه العصا تتمثل فى توافر رأس المال والثروة البشرية ، ناهيك عن العناصر الأخرى للقوة الاقتصادية .

ما هو رايك فى إقامة سوق عربية مشتركة ؟ وهل ستكون على أسس موضوعية وعلمية ام مجرد شعارات ؟

تجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى الجهود التقدمية للدكتور أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نحو الإسراع فى تطبيق قرارات وأحكام السوق العربية المشتركة من أهمها إنشاء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة وهى اتحادات فاعلة يمثل كل منها بيت خبرة عربى فى مجال تخصصه الأساسي لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى،كما أن ما يصدر عن المجلس من اتفاقيات عربية جماعية وبرامج ودراسات وكذا اليات لتنمية التجارة البينية والاستثمار هو أمر يعكس طموحات قابلة للتنفيذ والتى تنبىء بسرعة توالى الايجابيات نحو إقامة السوق العربية المشتركة

تدريب ٥٠ شركة على الرخصة الدولية فى مجال الحاسبات الآلية

واقع الأمر أن التحولات الكبرى الدائرة على الساحة الدولية قد انتجت توزيعاً جديداً للقوى الاقتصادية يعتمد فى أساسياته على الإيجابيات الاقتصادية فى ظل الإنتاج العالمى وتحرير التجارة الدولية وإزالة الكثير من كافة العوائق أمام انتقال السلع والخدمات والمعلومات ورؤس الأموال والتكنولوجيا عبر الدول " رغم تحفظ البعض علي مبدأ الكيل بمكيالين" فى ظل تواجد حركة نشطه لتعميق الاندماج والتكامل التجارى والاقتصادى بين المناطق المختلفة من العالم .

مما سبق يمكنا القول بأنه ليس هناك مكان فى عالم اليوم لدول منفردة فى عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى ، والعرب الآن فى مفترق الطرق .... فإما الاختفاء من خريطة العالم وإما الاستمرار فى التواجد وانما بفاعلية اكثر تفرض نفسها من واقع التواجد الدائم انطلاقاً منه لتوسيع دائرة التبادل المشترك .

إن قيام السوق العربية المشتركة لا يحتاج إلى مجرد قرار ولكنه يحتاج إلى خطة عمل تشمل المدى القصير وتمتد للمدى المتوسط والطويل .

وفى إطار إقامة العديد من الدول العربية المناطق الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف والتى تؤهل اذا أحسن إداراتها الى إقامة السوق العربية المشتركة والتى تحتاج الى توحيد النظم الجمركية وتوحيد للمواصفات القياسية والى توحيد لقوانين العمل والى تسهيل لانتقال العمالة عبر الحدود وتنظيم لقواعد المنشأ وتوحيد لشكل ونظم إصدار شهادات المنشأ وذلك بما يعظم مصالح دول السوق العربية ويدرأ عن تلك الدول ما يتهددها من إغراق سلعى لا ترغبه .

هل لدينا العناصر اللازمة للتواصل مع النهضة الاقتصادية العالمية ؟

الإجابة علي هذا السؤال تعتمد علي عدد من الركائز نورد أهمها فيما يلي :

١- إن التجربة الأوروبية وتقع موقعها في مقدمة قصص النجاح علي مستوي العالم توضح إمكانية تحقيق تكتل اقتصادي بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية . ومؤدي هذا أن نجاح التكامل الاقتصادي وتحقيق وحدة اقتصادية لا يتعرض ?بل ويجب الا يتعرض ?للنظم السياسية ومحاولة استبعاد الاختلافات التي قد تسود بينها شكلاً ومضموناً .

٢- إن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والأرض، أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك الي الميزة التنافسية أو إرساء قاعدة المفهوم المتميز Competitive Concetio وإلا بقينا عند حد الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع وهو حد لا تستقيم معه أية طموحات. ونحن فى غني عن بيان ميزة العالم العربي المطلقة في هذه المجالات الثلاث وزيادة في الإيضاح نقول إن رؤوس الأموال العربية تزيد وتفيض عن المطلوب،بل ونستطيع أن نقرر عن حق بان رؤوس الأموال هذه أسهمت وتساهم بنصيب كبير في النهضة الاقتصادية التي شهدها ويشهدها عالم الغرب .

أما الميزة التنافسية الغير مختلف عليها فإنها هي مفهوم التكامل الاقتصادي العربي الهادف للوصول الي الوحدة الاقتصادية وهو مبدأ كنا أول من نادي به تحت مسميات شتي بدءاً من القومية العربية إلى الوحدة العربية والتي تقوضت لأسباب شتي علي صخرة الأرض العربية لتصل للسوق العربية المشتركة وهو ما نحن في صدده الآن من طموحات لابد منها لنحول الموجه المرتدة الي موجه فاعلة متنامية الأثر والأهداف،وللعجب نجحت تلك المفاهيم نفسها مع من بدأها بعدنا بأحقاب ليصبح ما نراه وما نسمعه الآن تحت مسمي الاتحاد الأوروبى الذي دأب علي تحويل السوق الأوروبية المشتركة الي ما نحن فيه من وحدة واتحاد أوروبى متكامل تتوافق فيه اللوائح والقوانين والمواصفات والتنظيمات المختلفة .

٣- أما عن الأرض العربية والتي تحتوي علي الكنوز من الثروات التعدينية إلى جانب سهول فسيحة وسواحل طويلة تستطيع أن توفر من المحاصيل والمنتجات الحيوانية والسمكية ما يفوق قدرة الكثير من التكتلات العالمية كماً ونوعاً وتنوعاً . ومن هنا فإن ارض العالم العربي - كوحدة اقتصادية وليس كجزر منعزلة - يمكن أن توفر لنا ميزة تنافسية بالإضافة إلى قدرة تنافسية تعطيان العالم العربي عائداً لا حدود له ومكانه رائدة في العالم الجديد .

٤- وأما عن الثروة البشرية العربية فهي توفر للتكتل الاقتصادي العربي القادم :

× سوقاً استهلاكية حافزة علي الإنتاج والاستثمار .

× قوي إنتاجية لها قدراتها ومميزاتها . ثروة عقلية في مختلف المجالات الفكر والإبداع والاختراع ... ثروة قادرة علي استيعاب التكنولوجيا الحديثة وعلي تطبيعها وعلي ابتكارها ... والاهم علي استخدام هذه التكنولوجيا .

× ريادة ناجحة في العديد من المجالات الحديثة وفي مقدمتها : استخدامات الطاقة ، منظومة الاتصالات والمعلومات ، عالم الفضائيات والبرمجيات .. الخ.

ولعل هذه الفرصة المواتية التي نحياها الان تكون الفرصة الحقيقية التي تمكننا من اللحاق بقطار التقدم السريع ، إن الظروف العالمية والأجيال القادمة لن تغفر لنا إن تخلفنا عن ملاحقة الركب . إذ أن صراعنا مع الزمن يجب أن يرتكز علي السرعة المتزايدة التي تسير بها عجلة التطور ، خاصة وان إمكانياتنا المالية والمادية والبشرية هي دعم فعلي لقدراتنا علي الإنجاز المستهدف إذا احسنا التخطيط والإعداد له فإن العالم العربي تتوافر فيه كل الآليات اللازمة للإنجاز . وعلينا في تحركنا الفوري ان ندعم هذه الاليات ، وان نستكمل الآليات الغائبة بما يوفر لنا البنية الأساسية القوية اللازمة لتحقيق ما يحتاجه العالم العربي نمواً اقتصادياً من اجل العديد من الأجيال القادمة.